

«الزراعة» تعتمد مبدأ المقايضة للأسمدة مع دول صديقة والظروف الجوية أفستت الشوندر السكري

إهنا غانم

انتهت وزارة الزراعة من مذكرة تقدمت بها إلى الحكومة تتضمن جرد حساب حول أهم الإجراءات التي قامت بها خلال عام ٢٠٢٢ للتهوض بواقع القطاع الزراعي والعمل على تطويره والجهود الممكئة لإعادة التهوض بهذا القطاع.

«الوطن» حصلت على نسخة من هذه المذكرة التي ركزت في بدايتها على أهمية القطاع الزراعي باعتباره إحدى أهم دعائم الاقتصاد الوطني، فقد قامت وزارة الزراعة بتشكيل فريق فنية وضعت من خلالها ٦٧ مشروعاً تنفيذياً وسيتم توفير التمويل اللازم لتنفيذها ضمن الخطة الاستثمارية للوزارة، كما تم إطلاق الخريطة الاستثمارية الزراعية من خلال إعداد دراسة متكاملة حول واقع استثمار الحيازات الزراعية الخاصة في كل المحافظات وإدارة هذا الملف من وجهة نظر (تشريعية - قانونية - تنظيمية - مالية)

لاستثمار المساحات القابلة للزراعة، وتم تحديد الوصول للضوابط الخاصة بالمرحلة التسويقية للمنتجات الزراعية المبرجة ضمن النظام الخاص بتصدير المنتجات الزراعية وتصنيفها تدريجياً، وفي مجال الإنتاج الحيواني تم العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الإنتاجية التابعة للوزارة، (مياقي، دواجن، معام الأضلاع، الأسماك، التسل)، وفتح دورات عليية خاصة بالدواجن لم تكن موجودة. وعن الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي (٢٠٢١ - ٢٠٢٢) أوضحت المذكرة أنها استندت إلى أسوأ تقديرات الشئيق والتكامل بين الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية والداخلية والطاقة لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية. أما نسب تنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية

و بلغت كمية الأسمدة المؤمئة ٤٢.٣ ألف طن من السوبر فوسفات، ومن سلفات البوتس نحو ٥٥٨ طن، ومن البوريا بلغت كمية الأسمدة المؤمئة ٨٥.٦ ألف طن، و٥٤ ألف طن من الكالنترو. أما بالنسبة للموسم الزراعي الحالي فقد قامت وزارة الزراعة بالتعاون مع الجهات الأخرى باعتماد مبدأ المقايضة في تأمين مادة سعاد البوريا مع بعض الدول الصديقة حيث بدأت عملية توريد سعاد البوريا ووصلت الدفعة الأولى المقررة بـ ٧٠٠٠ طن إلى مرفأ طرطوس وأنهى المصرف الزراعي التعاوني عملية التفريغ، ووصلت الدفعة الثانية المقررة بـ ٨٤٠٠ طن بتاريخ ١٢/٦/٢٠٢٢، وتم حالياً دراسة إمكانية توريد كمية ٢٠ ألف طن إضافية حيث تتم حالياً المباحثات والتفاوض على إتمام ذلك. وعن المحروقات بينت المذكرة أن الوزارة



حددت الاحتياج الشهري من المحروقات لتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية على مستوى كل محافظة بنحو ٤١١/ مليون لتر للموسم الزراعي ٢٠٢١-٢٠٢٢ في حين بلغت كمية المحروقات الموزعة للفترة نفسها المنقورة ٨٥/ مليون لتر، ٣٩.١ مليون لتر مدعوم منها محصول الفصح، و٧.٤/ ملايين لتر حر. كذلك توسعت زراعة محصول النذرة الصفراء وبلغ الإنتاج المقرر نحو ٥٠٠ ألف طن من المبيعة نحو ٤٦.٤ ألف طن، وبلغت كمية البذار المنتجة من الشعير نحو ١٦٧٣ طناً أبيع منها نحو ٣٦٢ طناً وبلغت كمية البذار المؤمئة من محصول الشوندر السكري ٤٧ طناً المبيع منها ٣٣ طن، وبلغت كمية بذار القطن المؤمئة ٢٧١٤ طناً المبيع منها ٤٧٣ طن. وبالنسبة للموسم الزراعي الحالي اتخذت المؤسسة العامة لإكثار البذار كل الإجراءات

اللازمة لتوريد بذار الفصح المغربي والمعقم إلى فروع المصرف الزراعي التعاوني وذلك لتوزيعها على الفلاحين في كل المحافظات، حيث بلغت كمية بذار الفصح المتوفرة في المستودعات نحو ٩٢/ ألف طن، وهي كافية لتأمين بوقاة الفلاحين في المناطق الأمتة من البذار اللازمة للزراعة. وبالنسبة لموسم ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تم تأمين ٨٠ - ٩٠ بالمئة من احتياج المساحات المخطط زراعتها ضمن المناطق الأمتة، والسماح للفلاحين بزراعة محصول الفصح على حساب المساحات المخطط زراعتها بالمحاصيل الشتوية، وتكليف المؤسسة العامة لإكثار البذار توفير البذار اللازم لذلك حيث تم منح الفلاحين الكميات اللازمة من البذار لزراعة المساحات التي يرغبون بزراعتها بمحصول الفصح إضافة إلى منحهم ١٠ بالمئة نسبة إضافية من كمية البذار المعتدة في جدول الاحتياج.

ويخصص محصول الشوندر السكري ونجحت مساعي الوزارة بإعادة إحياء زراعته من خلال تأمين مستلزمات الإنتاج حيث تم توفير البذار والسماح والمحروقات للمزارعين إلا أن الظروف الجوية السيئة التي ضربت أماكن زراعة المحصول أدت إلى تلف مساحات واسعة من الأراضي المزروعة. وكذا توسعت زراعة محصول النذرة الصفراء وبلغ الإنتاج المقرر نحو ٥٠٠ ألف طن من المبيعة نحو ٤٦.٤ ألف طن، وبلغت كمية البذار المنتجة من الشعير نحو ١٦٧٣ طناً أبيع منها نحو ٣٦٢ طناً وبلغت كمية البذار المؤمئة من محصول الشوندر السكري ٤٧ طناً المبيع منها ٣٣ طن، وبلغت كمية بذار القطن المؤمئة ٢٧١٤ طناً المبيع منها ٤٧٣ طن. وبالنسبة للموسم الزراعي الحالي اتخذت المؤسسة العامة لإكثار البذار كل الإجراءات

استمرار معالجة شكاوى الاتصالات خلال العطلة

عيسى لـ«الوطن»: مدة معالجة الأعطال تختلف بحسب طبيعة العطل وحجمه تمت معالجة توقيات الإنترنت التي حدثت في العطلة بشكل فوري

إرامز محفوظ

بين مدير مركز الاتصال وإدارة الأعطال في دمشق والمنطقة الجنوبية وداع المصرف تجاوزت ٢٤٨.٤ مليار ليرة وهو ما يفيد بتراجع إجمالي وشكاوى المصرف عما كانت عليه في الأشهر السابقة. معالجة الأعطال المصرفي في تأمين مستلزمات الإنتاج بين مدير في الزراعي أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الأمتة والتي هناك أعطال لا يمكن معالجتها خلال فترة زمنية محددة وتكون هذه الأعطال خارجة عن إرادة المراكز وهناك طريقة محددة للتعاظم مع هذه الأعطال مثل أعطال التعدي على كابلات المركز أو أعطال ناتجة الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً حيث أسهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات النمو الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

بشكل فوري، فعلى سبيل المثال حدث عطل جماعي في بعض بوابات معالجة العطل فوراً كما حدث عطل آخر في منطقة البحوث وتمت معالجته كذلك في اليوم ذاته.

وأشار إلى أن دوام العاملين في المركز خلال العطلة للمتعاد وليس هناك أي تخفيض بنسبة الدوام الذي يتم بنظام الوردية على مدى اليوم عطل آخر في منطقة البحوث وتمت معالجته كذلك في اليوم ذاته.

وعن الخدمات المقدمة من المركز لفت عيسى إلى أن المركز يقدم حزمة خدمات منها خدمة الدعم الفني للإتترنت الذي يتضمن تخديم مزودي الخدمة الخاصين إضافة لمزود ترانس كما يقدم خدمة الشكاوى على الخطوط الهاتفية عبر الاتصال على الرقم ١٠٠ ومن ثم طلب رقم ١ والتي تتضمن قيام الموظف المسؤول بتسجيل الرقم الهاتفي وإرساله للمركز المعني في يقوم هذا المركز بإصلاح الخط الهاتفي المسؤول إذ إنه لا يتم إغلاق الشكوى لحين عودتها إلى مركز إدارة الأعطال من أجل التأكد بشكل تام بأنه تم إصلاح العطل كما يقدم المركز كذلك خدمة الاستعلامات عن خدمات بالأشخاص الراغبين في الحصول على خدمة الاستعلام عن خدمات الرقم ١٤٧ ومن الخدمات المقدمة كذلك خدمة الاستعلام عن خدمات المؤسسة، وذلك من خلال الاتصال على الرقم ١٩٩ وهذه الخدمة مخصصة للاستفسار عن تفاصيل أي خدمة وطريقة الحصول عليها وليس هناك أي توقف بالخدمات التفاصيل الأخرى.

البنك الدولي: صدمة خفيفة قد تهوي بالاقتصاد العالمي إلى الركود ٢٠٢٢ عام عدم اليقين.. كيف تأثر الاقتصاد السوري بالأزمات العالمية؟! خضور لـ«الوطن»: السوق السورية محتكرة من مجموعة من الجشعين وهو سبب ارتفاع الأسعار المرعب

محمد راكان مصطفى

وصف البنك الدولي في استعراضه للعام ٢٠٢٢ بأنه عام عدم اليقين، مشيراً إلى أن الأزمات التي تلاقت في عام ٢٠٢٢ لا تزال تعوق النمو العالمي وأن الاقتصاد العالمي يشهد الآن أشد معدلات التباطؤ في أعقاب تعافي ما بعد الركود منذ عام ١٩٧٠، وأنه من الملاحظ تراجع ثقة المستهلكين العالميين بالفعل بسبب التراجع الأكثر حدة مما كان عليه في الفترة السابقة للركود الاقتصادي العالمي. وأشار البنك الدولي إلى أن أكبر ٣ اقتصادات في العالم - وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو- تشهد تباطؤاً حاداً للنمو. وفي ظل هذه الظروف، فإن مجرّد وقوع صدمة خفيفة للاقتصاد العالمي خلال العام القادم قد تهوي به إلى الركود.

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور رسلان خضور رأى أن تباطؤ معدلات النمو خلال ٢٠٢٢ يأتي ضمن السياق الطبيعي للأحداث العالمية بعد أزمة كورونا التي تسببت بتجميد الاقتصاد العالمي، ما أدى إلى تجميد السفر والتنقل وارتفاع تكاليف الشحن وأسعار التأمين... لتأتي بعد ذلك الحرب الروسية الأوكرانية والتي هي في الحقيقة حرب أقطاب عالمية لتستنزف دول العالم اقتصادياً خاصة أوروبا وروسيا.

وتابع الدكتور خضور قائلاً: لذلك من الطبيعي أن ينخفض نمو الاقتصاد العالمي وإن لم تكن الأسباب كلها اقتصادية إذ يمكن إعادة البعوض منها لأسباب جيوسياسية. ومحلياً رأى خضور أنه من الطبيعي أن تتأثر سورية بما يحصل، حيث تراجع معدلات النمو في الناتج، لذات الظروف العالمية إضافة إلى ظروف الحرب والحصار الاقتصادي، موضحاً عدم وجود دراسات وتناج واضحة لعلمات النمو خلال العام ٢٠٢٢، متوقفاً أن ينجز المكتب المركزي للإحصاء التقرير الخاص بذلك مع نهاية العام الجاري.

زيادة تضخم أسعار الغذاء وانعدام الأمن الغذائي

بين تقرير البنك المركزي أن عام ٢٠٢٢ شهد ارتفاعاً حاداً في انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وقد تجمعت آثار الحرب في أوكرانيا، وارتفاع معدلات التضخم، وتعطل سلاسل الإمداد، وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، لتدفع إلى زيادات كبيرة في أسعار العديد من المنتجات الزراعية والمستلزمات الزراعية، مثل الأسمدة، واستجابة لهذا الوضع، أتاحت مجموعة البنك الدولي ٣٠ مليار دولار للتصدي لانعدام الأمن الغذائي على مدى ١٥ شهراً.

وأشار إلى مواصلة مجموعة البنك الدولي العمل مع الشركاء لإنشاء أنظمة غذاء يمكنها توفير المواد الغذائية للجميع في كل مكان وفي كل يوم بتأمين الأمن الغذائي، وتشجيع «الزراعة التي تراعي اعتبارات التغذية»، والارتقاء بمستوى سلامة الغذاء. وكانت هناك ضرورية وأساسية.



الطبقة الوسطى انهارت والمجتمع السوري إما طبقة غنية جداً أو فقيرة جداً

ارتباطات جديدة بقيمة ٩.٦ مليارات دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية لقطاع الزراعة والقطاعات المرتبطة بها. وعلاوة على ذلك، أطلق التحالف العالمي للأمن الغذائي، الذي شاركت فيه مجموعة السبع، لوحة البيانات العالمية لأمن الغذاء والتغذية في تشرين الثاني كأداة رئيسية لتسريع وتيرة الاستجابة لأزمة الأمن الغذائي العالمية التي لا تزال تتكشف أبعادها. ورأى الدكتور خضور أن ارتفاع الأسعار المحلي يأتي بحكم الارتفاع العالمي وذلك بالنسبة للجزء المستورد، ولكن بشكل جزئي، مضيفاً: ولكن ليس هذا السبب فقط خاصة في ظل ارتفاع أسعار بعض المنتجات محلياً على مستويات تجاوزت فيها الأسعار في دول الجوار إلى ضعفين وأحياناً ثلاثة أضعاف، ما يعني وجود احتكار مطلق أو احتكار قلة للمواد إلى جانب العوامل الخاصة للبلاد مثل الحصار والنقل وتكاليف التأمين، لكن الارتفاع المرعب يتحمل الاحتكار المحلي.

وضرب مثلاً على ذلك الموز اللبناني والذي سعره في لبنان يعادل أقل من نصف سعره محلياً ما يعني وجود حلقات محتكرة تحقق أرباحاً مضاعفة، واصفاً السوق السورية بأنها سوق محتكرة من قبل مجموعة من الجشعين، وتابع قائلاً: من الطبيعي أن تحصل المستورد على تكاليف بما فيها التكاليف الإضافية بسبب الحصار والعقوبات إضافة إلى ربح طبيعي. ورأى الحل لارتفاع الأسعار الجنوبي أن تفعل الحكومة آليات الحد من سيطرة الاحتكارات عبر تفكيك شبكات الاحتكارات، منوها بوجود قوانين ساعدتها في ذلك منها قانون المنافسة ومنع الاحتكار، وكما أن على الحكومة أن تشجع وتحفز الإنتاج بجميع أنواعه وخاصة المنتجين الذين ينتجون سلع ضرورية وأساسية.

ويعتبر أن الرقعة الواردي في التقرير يأتي وفق السياق العالمي. وعن ارتفاع معدلات الفقر محلياً رأى الدكتور خضور أنه وفي ظل ظروف الحرب انهارت الطبقة الوسطى التي من الطبيعي أن تشكل أغلبية أي مجتمع، وأصبح حجمها متدنياً، وفي السنوات الأخيرة تحول المجتمع في سورية إلى طبقة إما غنية جداً وإما فقيرة جداً، مضيفاً: أن الأغلبية العظمى من الطبقة الوسطى تحولت إلى الطبقة الفقيرة المدقعة الفقير، على حين جزء بسيط منها صعد إلى الطبقة الأكثر غنى ولم يبق من الطبقة الوسطى إلا جزء بسيط جداً يلاسون حد الكفاف، منها إلى خطورة انهيار الطبقة الوسطى الحامل الفكري والمعرفي والعلمي والثقافي والسياسي في أي مجتمع والمحرك الأساسي لتطوره وأصفاً انهيارها محلياً بالكارثة على المجتمع وأمن المجتمع بشكل عام. وعن نسبة الطبقة الغنية من المجتمع السوري بين أنه لا يوجد نسبة محددة وأن الموضوع بحاجة إلى دراسة. ورأى خضور أن هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات على المستوى القصير، وعلى المستويين المتوسط والطويل يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التفاوت بين الطبقة، ولاسيما بسبب الصدمات المناخية والصراعات مثل الحرب في أوكرانيا، أعاق تحقيق التعافي الاقتصادي، زاد البندك العددي للأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء إلى ٥٦٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠. والذين لا يحصلون على الكهرباء في أغلب البلدان إلى زيادة تركيزها على الحصول على الطاقة بأسعار ميسورة في خطتها للتعاظم من جائحة كورونا. وفي السنوات الخمس الماضية، زاد البندك العددي للأشخاص الذين لا يحصلون على الكهرباء إلى ٧٧ مليون نسمة، حيث ضاعف عدد المستفيدين من الكهرباء أو توصيل الكهرباء إلى ٧٧ مليون نسمة، حيث ضاعف عدد المستفيدين من الكهرباء إلى ٢٠١٩-٢٠٢٢. وعن ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة على المستوى العالمي، بين أنه تأثر بعدة عوامل أهمها الإمدادات في ظل تأثير الحرب الروسية الأوكرانية وموقعها عالمياً، وخاصة بالنفط وهو جزء وازن نسبياً عالمياً، فالتأثير لم يقتصر فقط في مكان العمليات العسكرية وإنما امتد أثرها عالمياً ما أدى إلى ارتفاع الأسعار،